القطاع النفطي في العراق (الواقع والآفاق) دراسة تحليلية إقتصادية

أ. د. ربيع خلف صالح الباحث/ ايهاب عباس محمد

جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

عانى القطاع النفطي في العراق من صعوبات عديدة، ادت الى تراجع وإنخفاض الإنتاج النفطي وتردي وضع المصافي وأنابيب النقل فضلاً عن ضعف الجانب التكنولوجي وانتشار الفساد المالي والإداري وإرتفاع تكاليف إعادة تأهيل القطاع النفطي ومشكلات إدارية وتنظيمية مازالت مستمرة.

وعلى االرغم من إمتلاك العراق ثروة نفطية هائلة تتيح له ان يؤدي دوراً هاماً في سوق الطاقة الدولية، الاّ انه ما يزال دون المستوى المطلوب، فالإنتاج النفطي لا يتناسب واحتياطاته النفطية الكبيرة، أما الغاز الطبيعي فالنسبة الأكبر منه تحرق أو تهدر، أما التقنيات المستخدمة لا تزال تعاني من التقادم التكتولوجي، اذ ما يزال العراق يعمل بتكنولوجيا الثمانينات الأمر الذي انعكس سلباً على واقع الصناعة النفطية.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ القطاع النفطي- السياسة النفطية- الصناعة النفطية- التطورات التكنولوجية- منافذ التصدير.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية

المجلد ١٩

العدد ٧٤

الصفحات ٢٢٥-٢٥١

بحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة

يعد القطاع النفطي القطاع القائد في الإقتصاد العراقي، اذ انه يشكل المورد الرئيس للموازنة العامة والمساهم الأكبر في الناتج المحلي الاجمالي، فعلى المستوى المحلي يعد النفط مصدراً مهماً من مصادر العائدات المالية والنقدية مما يترك اثراً كبيراً على الوضع الإقتصادي العراقي، اما على المستوى الدولي، فالنفط يكتسب أهميته من طبيعته كسلعة ستراتيجية حيوية ينصب عليها اهتمام جميع الدول، ولهذا تتداخل مجموعة من العوامل السياسية والإقتصادية والجيوبوليتيكية التي اصبحت هاجساً قوياً للمنتجين والمستهلكين معاً.

ان العراق يمتلك ثروة هايدروكاربونية ضخمة تتيح له ان يؤدي دوراً هاماً في سوق الطاقة الدولية، لكن واقع الأمر لا يتناسب ابداً مع هذه الإمكانيات، فقد عانى القطاع النفطي من صعوبات عديدة، اذ خاض العراق ثلاث حروب مدمرة، فضلاً عن نزاعات داخلية جميعها أدت الى تراجع وانخفاض الإنتاج النفطي وتردي وضع مصافي التكرير وأنابيب نقل النفط وموانئ التصدير، فضلاً عن ضعف الجانب التكنولوجي وانتشار الفساد المالي والإداري وإرتفاع تكاليف إعادة تأهيل القطاع النفطي ومشكلات ادارية وتنظيمية لا زالت مستمرة.

هدف البحث:

تسليط الضوء على أهمية القطاع النفطي في الإقتصاد العراقي مع دراسة واقع هذا القطاع وأهم المشكلات التي تواجهه، ومن ثم وضع آلية مقترحة للنهوض بواقعه.

فرضية البحث:

يفتقر القطاع النفطي العراقي الى القدرة على مواكبة التطورات التقنية العالمية وإنخفاض الأداء ومحدودية قدرته التصديرية.

هيكل الدراسة

قسم البحث على ثلاثة مباحث وختم بجملة من الإستنتاجات والتوصيات وعلى النحو الاتي:

المبحث الاول/ أهمية النفط في الاقتصاد العراقي

اولاً: السياسة النفطية في ظل العقود المختلفة

ثانياً: النفط وبعض المؤشرات الإقتصادية

المبحث الثاني/ واقع الصناعة النفطية في العراق

اولاً: الصناعة النفطية في العراق

١- الصناعة الإستخراجية
٢- صناعة التكرير
٣- صناعة الغاز الطبيعي

ثانياً: المشكلات التي تواجه القطاع النفطي العراقي

المبحث الثالث/ رؤية مستقبلية لتطوير القطاع النفطي في العراق

اولاً: تطبيق التطورات التكنولوجية في مجال الصناعة النفطية

ثانياً: خيارات للإستثمار في القطاع النفطي

ثالثاً: تنويع منافذ التصدير

المبحث الاول/ أهمية النفط في الإقتصاد العراقي

اولاً: السياسة النفطية في ظل العقود المختلفة

عرفت السياسة النفطية في العراق أنواع من العقود مختلفة في مضمونها ومحتوياتها ومدياتها الزمنية، فنجد من الضروري التطرق الى هذه الأنواع من العقود بهدف الإفادة منها، ومن ثم وضع تصور لنوع العقود التي يمكن ان تتناسب وإمكانيات العراق النفطية.

١-مرحلة عقود الامتياز(١٩٢٥-١٩٥٢)

الإمتيازات النفطية شكل من اشكال الإستثمارات النفطية ساد في الصناعة النفطية في ظل ظروف دولية سياسية واقتصادية إذ سيطرت الشركات السبع في العالم على اغلب المصالح والإستثمارات النفطية في بلدان العالم المنتجة للنفط الخام[١]، ويعد العراق البلد الثاني في منطقة الخليج العربي الذي كان ينتج النفط قبل الحرب العالمية الثانية، وقد عرف الصراع على الامتيازات النفطية منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر قبل ان تظهر الى الوجود الحدود السياسية للعراق الحديث، وهذا ما اكده وليام يال (Wiiliam Yale) عندما بعث تقريراً الى وزارة الخارجية الامريكية في ١٢ تشرين الثاني ١٩١٧ بأن خبراء النفط في العراق يعدونه من أغنى البلدان الحاضنة للنفط على الارض، وفي الاتجاه نفسه نادى (W.E.Perdew) عضو البعثة النفطية للولايات المتحدة في لندن في شباط ١٩١٩: ان وادي الرافدين مرشح لأن يصبح واحداًمن أكبر حقول النفط في العالم[٢]، وعند دراسة تاريخ هذه الامتيازات نجد ان العراق كان أول مسرح عربي لنشاط الشركات النفطية فشهد العراق صراعاً بين مختلف الجهات ذات المصالح النفطية للحصول على حقوق امتياز عندما اعتقدت تلك الجهات ان لديه احتياطات نفطية مهمة، وعلى الرغم من ان البريطانيين حاولوا الإستيلاء على كامل حقوق الإمتياز في العراق الا انهم اضطروا في النهاية تحت ضغط حلفائهم اثناء الحرب الى الموافقة على ان تحصل مجموعة من الشركات الاوربية والامريكية على حصة من حقوق الامتياز النفطية في العراق، وهكذا تم في العراق منح امتياز نفطي عام ١٩٢٥ الى "شركة النفط التركية" التي اخذت فيما بعد اسم " شركة نفط العراق" وقد توزعت اسهم هذه الشركة على النحو التالي:٢٣.٧٥% لكل من "شركة النفط الأنغلو-ايرانية" و"شركة البترول الفرنسية، ومجموعة رويال وتش/ شل وشركتي موبيل اويل واكسون معاً، و٥% لمجموعة غولبنكيان(بارتكس)[٣]، واستمرت عقود الامتياز حتى عام ١٩٥٢ إذ تم عقد اتفاقيات جديدة بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق تقرر بموجبها حصول الحكومة العراقية على (٥٠%) من العوائد الناتجة عن الصادرات النفطية، وكذلك الحق في استلام ما يزيد عن (١٢.٥%) من الانتاج الصافي الذي يمكن للحكومة بيعه بأي سعر تشاء[٤].

٢-صدور قانون رقم(٨٠) لسنة١٩٦١

اصدرت الحكومة العراقية في سنة١٩٦١ قانون رقم(٨٠) الذي قلص مساحات العمليات النفطية الخاضعة للشركات الى(٠.٥%) من مساحة الامتياز النفطية، فبعد ان كانت السياسة النفطية في العراق تسيطر عليها الشركات الأجنبية منذُ العشرينات حتى انهيار النظام الملكي، حاولت الجمهورية العراقية ازالة الضرر الذي لحق بثروة العراق النفطية بسبب ممارسات شركة نفط العراق، عندها بدأت الحكومة مفاوضات مع تلك الشركات لحل القضايا المتعلقة والتي كان اهمها التخلي عن المساحات المشمولة بعقود الامتياز عدا المساحات التي كانت مستغلة من قبل شركات النفط فعلاً، إذ احتفظت الشركات بمساحات واسعة من الاراضي ذات الإمكانات النفطية الجيدة، وبذلك احكمت الحكومة سيطرتها على الاراضي غير المطورة فعلاً والتي شكلت (٩٩.٥%) من الأراضي الخاضعة للإمتياز، فبرزت أهمية هذا القانون في انه يمثل خطوة اولى من هدف ستراتيجي بعيد لسياسة العراق النفطية وهو تحرير الثروة الوطنية من السيطرة والإستغلال الأجنبي[٥].

٣-مرحلة تأميم النفط (١٩٧٢-٢٠٠٣)

عندما تأزمت العلاقة بين الحكومة والشركات النفطية (الاحتكارية)، مارست تلك الشركات الضغط المالي على الحكومة عن طريق تخفيض الإنتاج من الحقول الشمالية إذ كان ذلك المنفذ الوحيد لها والثغرة الوحيدة التي بقيت سائبة دون ان تحكمها اتفاقية، عندها عقدت جولات تفاوضية كثيرة لكن دون جدوى الّا ان جاء في النهاية القرار بتأميم النفط العراقي في الأول من حزيران عام ١٩٧٢، فأنهت خمس تأميمات بين العامين ١٩٧٢-١٩٧٥ الإمتيازات النفطية في العراق بصورة نهائية وهي[٦]:

أ- ١ حزيران/١٩٧٢: تأميم(اي بي سي)، وتبعة في ٢٣ شباط ١٩٧٣ تخلي(اي بي سي) عن شركة نفط الموصل.

ب- ٧ تشرين الاول/١٩٧٣: تأميم المصالح الامريكية (موبيل اكسون) في شركة نفط البصرة.

ج- ٢١ تشرين الاول/١٩٧٣: تأميم المصالح الهولندية(رويال وتش) في شركة نفط البصرة.

د- ٢٠ كانون الاول/١٩٧٣: تأميم مصالح (بارتكس) المملوكة من قبل مؤسسة غولبنكيان.

ه- ٨ كانون الاول/١٩٧٥: تأميم جميع المصالح الاجنبية الباقية في شركة نفط البصرة وهي (بريتش بتروليوم، شركة النفط الفرنسية، شل)، وبذلك أصبحت الصناعة النفطية في العراق بكاملها تحت اشراف الحكومة العراقية.

وما هي الآ سنوات قليلة حتى بدأ العراق يجني منافع بعد عام ١٩٧٣ من ارتفاع في أسعار النفط وتصاعد معدلات انتاجه (ابتداءاً من ١.٩ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٣ لتصل ذروتها عام ١٩٧٩ بمعدل ٣.٧ مليون برميل) وذلك بفعل نقل الملكية الى شركة النفط الوطنية العراقية[٧]، هذا وتجدر الاشارة الى انه تم توقيع عقود مشاركة بالإنتاج في عام ١٩٩٧ مع شركة الواحة الصينية لتطوير حقل الاحدب، وشركة لوك اويل الروسية لتطوير حقل غرب القرنة/المرحلة الثانية، بين وزارة النفط وتلك الشركات، وقد كانت العملية سياسية الى حد بعيد، اذ كان التفاوض على العقود يتم مع منح الاولوية لشركات تابعة لدول اعضاء في مجلس الامن الدولي(روسيا-الصين)، في محاولة لكسب دعمها لاسقاط عقوبات الامم المتحدة، علماً ان هذه الاتفاقيات لم تطبق بسبب العقوبات فتم الغاء العقد[٨].

٤-مرحلة عقود التراخيص

في هذه المرحلة يصعب اجراء تحليل دقيق وشامل للعقود التي وقعت بين وزارة النفط والشركات الأجنبية، بسبب عدم توافر النصوص الكاملة والخاصة بهذه الإتفاقيات وعليه سيتم التركيز على الحقول المشمولة بجولات التراخيص واهمية جولات التراخيص.

أ-الحقول التي شملتها جولات التراخيص النفطية

تم الاعلان عن الحقول النفطية المنتجة والمطورة في جولة التراخيص الأولى في ٢٠٠٩/٦/٣٠ من قبل وزارة النفط وتضمنت هذه الجولة ثلاثة حقول نفطية (الرميلة، الزبير، غرب القرنة/المرحلة الاولى)، وعرضت هذه الحقول في إطار عقود الخدمات الفنية ولمدة(٢٠) عاماً، وتعد هذه الحقول من الحقول العملاقة، اذ يبلغ حجم الاحتياطي فيها ما يقارب(٣٠) مليار برميل اي ما يعادل (٢١%) من الإحتياطي العراقي وبطاقة إنتاجية بلغت (١) مليون ب/ي، وكان قد قبل إتحاد بقيادة شركة(BP)البريطانية ويضم شركة (CNPC) الصينية عقداً لتطوير حقل نفط الرميلة الذي يقدر حجم الاحتياطي فية بـ(١٧) مليار برميل، وبرسم يبلغ(٢) دولار عن كل برميل اضافي يتم انتاجه، في حين قبل أتحاد بقيادة شركة(Eni) الايطالية ويضم كل من(Occidental) الأمريكية و(KOGAS) الكورية عقداً لتطوير حقل الزبير الذي يقدر حجم الاحتياطي فيه(٤) مليارات برميل وبرسم(٢) دولار ايضاً، اما حقل غرب القرنة/المرحلة الأولى فيتم تطويرة من قبل شركتي (Exxon Mobil) الأمريكية و(SHELL) الهولندية البريطانية وبرسم يبلغ(١.٩٥) دولار ويبلغ حجم الاحتياطي فيه(٨.٧) مليار برميل[٩].

اما جولة التراخيص الثانية فقد شملت إستثمار وتطوير سبعة حقول من مجموع عشرة حقول مطروحة للإستثمار وهي[١٠]:

- حقل غرب القرنة/المرحلة الثانية: كان الطرف الأول ممثل بشركة نفط الجنوب(رب العمل)، بينما الطرف الثاني ممثل باتحاد مكون من (Luk oil) الروسية و(Stat oil) النرويجية، وبرسم بلغ(١.١٥) دولار للبرميل الواحد، والشريك الحكومي شركة نفط الشمال(ولها حصة ٢٥%).
- حقل مجنون: تقدم لإستثمار هذا الحقل ائتلافان هما(Shell) و(PETRONAS) الماليزية، وبرسم يبلغ(١.٣٩) دولار، والشريك الحكومي شركة نفط ميسان(ولها ٢٥% من الحصص)، وبهدف رفع الانتاج الى(١.٨) مليون ب/ي.
- حقل حلفاية: فاز بالترخيص كل من(CNPC) و(PETRONAS) و(TOTAL) الفرنسية، والشريك الحكومي شركة نفط الجنوب(ولها حصة٢٥%)، وبرسم بلغ(١.٤٠) دولار.
- حقل الغراف: فاز بالترخيص لتطوير هذا الحقل كل من(PETRONAS) و(JAPEX) اليابانية، والشريك الحكومي شركة نفط الشمال(ولها ٢٥% من الحصص)، وبرسم بلغ (١.٤٩) دولار.

- **حقل بدرة: تقدم أتحاد مكون من اربعة شركات لتطوير هذا الحقل وهي(KOGAS و PETRONAS و Gas prom الروسية و TPAO التركية)، والشريك الحكومي شركة الإستكشافات النفطية(ولها حصة٢٥%)، وبرسم بلغ(٥.٥٠) دولار.**
- **حقل القيارة: فازت بالترخيص لتطوير هذا الحقل شركة(Sonangol) الانغولية، والشريك الحكومي شركة نفط الجنوب (ولها حصة٢٥%)، وبرسم بلغ (٥.٠٠) دولار.**
- **حقل نجمة: ايضاً فازت بهذا الترخيص شركة(Sonangol)، ولها حصة (٧٥%)، والشريك الحكومي شركة الحفر العراقية، وبرسم(٦) دولارات للبرميل. والجدول(١) يبن عقود الخدمة لجولتا التراخيص الأولى والثانية.**

جدول (١):عقود الخدمة لجولتي التراخيص الاولى والثانية

رقم الجولة	حقل التعاقد	الشركات الرئيسة	عائد الخدمة	مستوى الإنتاج الابتدائي(ب/ي)	منطلق الإنتاج التجاري	هدف الانتاج الاقصى	مكافأة التوقيع	الحد الادنى للإنفاق في السنوات الثلاث الاولى
			Us$/B	Bbl/day	bbl/day	Bbl/day	M$	
الجولة الاولى	الرميلة	بيرتش بيتروليوم مؤسسة البترول الوطنية الصينية	2	000،066،1		000،850،2	500	300
	الزبير	ايناي اوكسيدنتال بتروليوم شركة غاز كوريا	2	775،182		000،200،1	100	200
	غرب القرنة المرحلة الاولى	اكسون موبيل شل الهولندية	1.90	000،244		000،325،2	100	250
الجولة الثانية	غرب القرنة المرحلة الثانية	لوك اويل ستات اويل	1.15		000،120	000،800،1	150	250
	مجنون	شل بتروناس	1.39		000،175	000،800،1	150	300
	حلفاية	مؤسسة البترول الوطنية الصينية بتروناس توتال	1.40		000،70	000،535	150	200
	الغراف	بتروناس الشركة اليابانية لإستكشاف البترول	1.49		000،35	000،230	100	150
	بدرة	غاز بروم شركة غاز كوريا بتروناس شركة البترول التركية	5.50		000،15	000،170	100	100
	القيارة	شركة سونانغول	5.00		000،30	000،120	100	150
	نجمة	شركة سونانغول	6.00		000،20	000،110	100	100

المصدر: وزارة النفط، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الدراسات، بيانات غير منشورة.

ب- أهمية جولات التراخيص للصناعة النفطية

اختلفت الآراء بشأن جولات التراخيص فهناك من عدها بداية لتطوير الصناعة النفطية، في حين يرى آخرون العكس تماماً بأن العراق وثروته النفطية سيبقى تحت سيطرة الشركات الأجنبية، اذ سيكون مديوناً لها ولفترات طويلة وبمبالغ هائلة، لكن يبقى لهذا النوع عدد من المزايا والسلبيات أهمها[١١]:

المزايا:

١- ان هذا النوع من العقود اعتمد على أنها عقود خدمة تتقاضى بموجبها الشركات الفائزة رسوم انتاج محددة عن كل برميل تتراوح مابين(١.٥-٢) دولار بخلاف عقود المشاركة في الإنتاج التي تمكن الشركات من أحتجاز النفط لفترات طويلة.

٢- تجربة العراق في عقد السبعينات كانت ناجحة في مثل هكذا عقود(خدمة) اذ نجحت هذه الإستثمارات من قبل شركات برازيلية في تطوير الإحتياطي النفطي اذ زادت معدلاته بشكل كبير بفضل عقود الخدمة.

٣- الشركات المتنافسة التي حصلت على هذه التراخيص كانت من جنسيات مختلفة اذ لم تكن الشركات غربية فقط(امريكية وبريطانية التي شاركت في الحرب على العراق عام ٢٠٠٣)، وانما كانت هناك شركات صينية وماليزية وكورية وروسية.

٤- من خلال هذة العقود يمكن تطوير انتاج الحقول النفطية وفق أحدث أساليب الإدارة الفنية والمالية ومن ثم زيادة الطاقة الإنتاجية لهذه الحقول.

٥- يعد هذا النوع من العقود عقوداً معيارية التي تنص على ان الشركات الأجنبية تقوم بتقديم الخدمات الفنية مع إمكان الاشراف على ذلك من قبل الطرف المالك، كما ويساعد هذا النوع من العقود على نقل المعرفة الفنية والتكنولوجية ومن ثم نقل الخبرات من خلال تدريب الملاكات العراقية وتطويرها.

وعلى الرغم من هذه المميزات المهمة، الآ ان هنالك راي اخر يجد ان هناك سلبيات لهذه العقود أهمها:

١- ان عقود التراخيص جاءت في وقت ليس لوزارة النفط اية ستراتيجية لتطوير القطاع النفطي، وانما اعتمدت على ردود افعال تجاه الوضع النفطي العالمي.

٢- ان جولات التراخيص كانت قد شملت أهم وأكبر الحقول النفطية المنتجة، فالعراق يمتلك (٨٠) حقلاً يعمل فيه (١٧) حقل نفط (مطّور) فضلاً عن (٤٥٠) رقعة إستكشافية أخرى، وكل هذه الموارد يمكن تأهيلها بملاكات عراقية، لكن تنقصها الخطط الواقعية اللازمة.

٣- ان هذه العقود التي تم توقيعها مع الشركات الأجنبية جاءت بمعزل عن بعض القوانين المنظمة لإستثمار الثروة النفطية كقانون حماية الثروة الهيدروكاربونية رقم٨٤ لسنة١٩٨٥، وقانون رقم٩٧ لسنة ١٩٦٧، وقانون رقم٢٢ لسنة ١٩٩٧.

ثانياً: النفط وبعض المؤشرات الاقتصادية

يعتمد الإقتصاد العراقي أعتماداً شديداً على النفط، إذ يعد النفط المصدر الأهم ان لم يكن الوحيد سواء في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي أم في رفد الإقتصاد بالعملات الأجنبية أم في تمويل الموازنة العامة والفعاليات الإقتصادية الاخرى، وعليه سيتم التركيز على:

١-مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي

يُعبر الناتج المحلي عن مستوى الإقتصاد القومي ومدى تطوره ونموه فهو المؤشر الأكثر وضوحاً للتعبير عن مستوى النشاط الإقتصادي، إذ ان تطور الناتج ينعكس على تطور الدخل القومي وهذا بدوره ينعكس على مستوى الرفاهية الإجتماعية للفرد.

يلاحظ من الجدول(٢) ان مساهمة قطاع النفط الخام عام١٩٩٠ بلغت (٦٤.٩%) وهي تقريباً النسبة نفسها التي كان عليها عام ١٩٨٠، وكان المفروض بنسبة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي ان تتناقص بمرور الزمن لتحل محلها الزيادات المستمرة بنسب المشاركة لقطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، غير ان ذلك لم يحدث لإسباب منها ما يتعلق بسوء الادارة والتخطيط ومنها ما يتعلق بالحروب والعقوبات الإقتصادية وعدم الإستقرار السياسي[١٢]،

في عام ١٩٩١ انخفضت نسبة مساهمته لتصبح(٤٥.١%) والسبب يعود الى حرب الخليج الثانية والاجراءات التي اتُخذت بحق العراق فالإنتاج النفطي انخفض الى(٢٨٢.٥) الف ب/ي، بعد ان كان(٦،٢١١٢) الف ب/ي، وكانت الكميات النفط المصدرة لا تتجاوز(٣٩)الف ب/ي، وكانت النتيجة انخفاض نسبة العوائد النفطية التي بلغت (٢٧٢،٢٧٦) الف دولار، بعد ان كانت عام ١٩٩٠(٩٩٣٢٥٧٥) الف دولار، وكمعدل كانت نسبة مساهمة النفط الخام الى الناتج للأعوام (١٩٩٠-١٩٩٥) (٥٢.٨%)، اما بعد عام ١٩٩٦ وتطبيق مذكرة التفاهم(النفط مقابل الغذاء) ارتفعت النسبة تدريجياً حتى بلغت النسبة أعلى مستوياتها عام ٢٠٠٠ لتصل الى(٨٣.٣%) وهذا ناتج عن الزيادة المستمرة في انتاج النفط الخام حيث بلغ انتاج النفط الخام خلال هذه السنة(٢٨١٠) الف ب/ي، اذ بلغت كمية النفط الخام المصدرة (٢٠٨٠) الف ب/ي(كان سعر برميل النفط ٢٤.٦٥ دولار) بالتالي ارتفاع نسبة العوائد النفطية التي بلغت(١٦٣٨٤١٩٥) دولار، ويلاحظ من خلال بيانات الناتج المحلي الاجمالي للسنوات(١٩٩٦-٢٠٠٢)، انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاخرى، فنجد ان نسبة مساهمة قطاع الزراعة بلغت عام ٢٠٠٠(٤.٦%)، وقطاع الصناعة التحويلية (٠.٩%)، وكمعدل بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط الخام للمدة(١٩٩٦-٢٠٠٢) بـ(٧٣.٩%).

جدول (٢) مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي للمدة(١٩٩٠-٢٠٠٩) (مليون دينار)

السنة	النفط الخام	الناتج المحلي الاجمالي	(%)
1990	٣٦٣٢٦.٤	٥٥٩٢٦.٥	٦٤.٩
1991	١٩١٦٦.١	٤٢٤٥١.٦	٤٥.١
1992	٥٣١١٥.٨	١١٥١٠٨.٤	٤٦.١
1993	١٦٧٩٥١.٧	٣٢١٦٤٦.٩	٥٢.٢
1994	٨٩٠٠١٤.٤	١٦٥٨٣٢٥.٨	٥٣.٦
1995	٤٢١٥٩١٨.٠	٦٦٩٥٤٨٢.٩	٦٢.٩
1996	٣٧١٠٤٢٨.٥	٦٥٠٠٩٢٤.٦	٥٧.٠٧
1997	١١١٥٢٨٠٧.٨	١٥٠٩٣١٤٤.٠	٧٣.٨
1998	١١٧٤٦٢٤٢.٩	١٧١٢٥٨٤٧.٥	٦٨.٥
1999	٢٦٩٢٦٧٥٣.٩	٣٤٤٦٤٠١٢.٦	٧٨.١
2000	٤١٨٣٤٩١٢.٠	٥٠٢١٣٦٩٩.٩	٨٣.٣
2001	٣٠٧٩٩٣٧٦.٢	٤١٣١٤٥٦٨.٥	٧٤.٥
2002	٢٩٠٢١٣٩٨.٨	٤١٠٢٢٩٢٧.٤	٧٠.٧
2003	٢٠٣٤٩٧٧٢.٠	٢٩٥٨٥٧٨٨.٦	٦٨.٧
2004	٣٠٨٠٨٥٤١.٦	٥٣٢٣٥٣٥٨.٧	٥٧.٨
2005	٤٢٣٧٩٧٨٤.٧	٧٣٥٣٣٥٩٨.٦	٥٧.٦
2006	٥٢٨٥١٨١٠.٩	٩٥٥٨٧٩٥٤.٨	٥٥.٢
2007	٥٩٠١٨٠٩٤.٥	١١١٤٥٥٨١٣.٤	٥٢.٩
2008	٨٧١٦٦٤٠١.٢	١٥٧٠٢٦٠٦١.٦	٥٥.٥
2009	٥٦٢٣١٢٤٢.٧	١٣٩٣٣٠٢١٠.٦	٤٠.٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي، بغداد، سنوات متفرقة.

اما بعد عام ٢٠٠٣، انخفض الناتج المحلي الاجمالي بشدة وبمقدار(٣٣%)، ان سبب هذا الإنخفاض يعزى الى أستمرار إعتماد الإقتصاد العراقي على القطاع النفطي الذي هبط بمقدار الثلث، من(٥،٢١٢٦) الف ب/ي عام ٢٠٠٢ الى (٨،١٣٧٧)الف ب/ي عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من رفع العقوبات الاقتصادية الاّ ان قطاعات الاقتصاد العراقي ما زالت تعاني من التدهور بسبب:

١. تراجع نسب استغلال طاقات القطاعات الانتاجية مقارنه بما كانت عليه خلال السنوات السابقة لعام ٢٠٠٣.
٢. اعمال التخريب والنهب التي رافقت أحداث عام ٢٠٠٣.
٣. هروب رؤوس الاموال الوطنية للخارج.
٤. سوء الوضع الأمني والأعمال الطائفية المرافقة لها.
٥. تعطل الإستثمارات الخارجية والمحلية، فضلاً عن تراكمات الحروب السابقة والحصار[١٣].

واذا ما اخذنا الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، على إعتبار ان عام ٢٠٠٠ وكما أشرنا شهد أعلى نسبة لمساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي الأجمالي وعام ٢٠٠٩ شهد أقل نسبة في مساهمته في الناتج اذ بلغت عام ٢٠٠٩ (٣.٤٠%)، هذا ولابد من الاشارة الى ان انخفاض النسبة لا يعود الى التحسن الكبير في مساهمة القطاعات السلعية كالقطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية حيث تحّسن هذين القطاعين سيدل على انتعاش الإقتصاد العراقي وتنوع قاعدته، وانما بسبب ركود قطاع النفط الخام نفسه وعدم بلوغ مستوى الإنتاج الذي كان عليه العراق قبل عام ٢٠٠٣، ومن جانب آخر فإن خدمات التنمية الإجتماعية والشخصية قد ازدادت بمقدار(١٣٠%)عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٠ والسبب يعود الى قيام الحكومة بزيادة حجم التوظيف، فضلاً عن زيادة حجم الإستثمار في قطاع البناء والتشييد بمقدار(١١٥%) وزيادة تجارة الجملة والمفرد والفنادق بمقدار(٩٣%)[١٤] بسبب تحسن الدخل الفردي الريعي وانتعاش خدمات السياحة بعد عام ٢٠٠٣.

٢-الأهمية النسبية للأيرادات النفطية الى الأيرادات في الموازنة العامة للدولة

تعد الإيرادات النفطية في العراق المصدر الأهم ان لم يكن الوحيد نسبياً في تمويل ميزانية الدولة والفعاليات الإقتصادية(بأستثناء فترة العقوبات الاقتصادية التي توقفت فيها الصادرات النفطية)، فمنذُ عمليات استخراج النفط عام ١٩٢٧ كانت الايرادات تشكل مكاناً مهماً في ميزانية الدولة الاعتيادية التي تقوم بأوجه الصرف المختلفة على الدوائر والوزارات المختلفة[١٥]، اذ لا يوجد مصدر آخر الامر الذي جعل الدولة رب العمل بالنسبة للسكان[١٦]، فالعراق لم يحقق الاّ القليل من النجاحات تضيع عبر تاريخ طويل من الفشل في تنويع الاقتصاد الوطني، ذلك رغم ان الاهتمام بالتنويع بدء منذُ اتفاقية مناصفة الأرباح مع شركات النفط الأجنبية وتأسيس مجلس الإعمار لبناء اقتصاد مختلف في قاعدته الإنتاجية، والجدول(٣) يبين الأهمية النسبية للأيرادات النفطية والأيرادات غير النفطية والأيرادت الضريبية الى أجمالي الأيرادات/ومقدار النفقات العامة ومقدار العجز أو الفائض.

الجدول(٣)الأهمية النسبية للأيرادات النفطية والأيرادات غير النفطية والأيرادات الضريبية الى أجمالي الأيرادات/ومقدار النفقات العامة ومقدار العجز او الفائض.

السنة	الايرادات النفطية(١)	الايرادات غير النفطية (٢)	الايرادات الضريبية (٣)	الايرادات العامة(١+٢) (٤)	النفقات العامة (٥)	النسبة المؤية لـ (١) الى (٤)	النسبة المؤية لـ٢ الى ٤	النسبة المؤية لـ٣الى٤	العجز او الفائض
١٩٩٠	١٣٢٦	٧١٦٥	١٢٣٨	٨٤٩١	١٤١٧٩	١٥.٦٢	٨٤.٣٨	١٤.٦	(٥٦٨٨)
١٩٩١	٦٩٩	٣٥٢٩	٦٦٤	٤٢٢٨	١٧٤٩٧	١٦.٥٣	٨٣.٤٧	١٥.٧	(١٣٢٦٩)
١٩٩٢	-	٥٠٤٧	١٠٤٩	٥٠٤٧	٣٢٨٨٣	-	١٠٠	٢٠.٨	(٢٧٨٣٦)
١٩٩٣	-	٨٩٩٧	٢٦٥٧	٨٩٩٧	٦٨٩٥٤	-	١٠٠	٢٩.٥	(٥٩٩٥٧)
١٩٩٤	-	٢٥٦٥٩	٩٣٣١	٢٥٦٥٩	١٩٩٤٤٢	-	١٠٠	٣٦.٤	(١٧٣٧٨٣)
١٩٩٥	-	١٠٦٩٨٦	٥٢٧٠٧	١٠٦٩٨٦	٦٩٠٧٨٣	-	١٠٠	٤٩.٣	(٥٨٣٧٩٧)
١٩٩٦	-	١٧٨٠١٣	٦١٦٠٧	١٧٨٠١٣	٥٤٢٥٤١	-	١٠٠	٣٤.٧	(٣٦٤٥٢٨)
١٩٩٧	-	٤١٩٠٦٥	١٦٠٢١٧	٤١٩٠٦٥	٦٠٥٨٠٢	-	١٠٠	٣٩.٠	(١٨٦٧٣٧)
١٩٩٨	-	٥٢٠٤٣٠	٢٠٢٣١٨	٥٢٠٤٣٠	٩٢٠٥٠١	-	١٠٠	٣٨.٩	(٤٠٠٠٧١)
١٩٩٩	-	٧٩١٠٦٥	٣٢٦٩٠٣	٧٩١٠٦٥	١٠٣٣٥٥٢	-	١٠٠	٤٥.٥	(٢٤٢٤٨٧)
٢٠٠٠	--	١١٣٣٠٣٤	٤٤٣٢٣٩	١١٣٣٠٣٤	١٤٩٨٧٠٠	-	١٠٠	٣٩.١	(٣٦٥٦٦٦)
٢٠٠١	--	١٢٨٩٢٤٦	٥٣٢٥١٦	١٢٨٩٢٤٦	٢٠٦٩٧٢٧	-	١٠٠	٤١.٣	(٧٨٠٤٨١)
٢٠٠٢	-	١٩٧١١٢٥	٥٨٢٩٣١	١٩٧١١٢٥	٢٥١٨٢٨٥	-	١٠٠	٢٩.٦	(٥٧٤١٦٠)
٢٠٠٣	١٥٧٢٨٣٨٧	٢٥٧١١٤٠	٢٨٦٩٥	١٥٩٨٥٥٢٧	٤٩٠١٩٦١	٩٨.٣٩	١.٦١	٠.٢	١١٠٨٣٥٦٦
٢٠٠٤	٣٢٥٩٣٠١١	٣٩٥٨٣٩	١٥٤٨٨٢	٣٢٩٨٨٨٥٠	٣١٥٢١٤٢٧	٩٨.٨٠	١.٢٠	٠.٥	١٤٦٧٤٢٣
٢٠٠٥	٣٩٤٤٩٥١٤	٩٨٦٢٢٦	٤٦٥٧٧٠	٤٠٤٣٥٧٤٠	٣٠٨٣١١٤٢	٩٧.٥٦	٢.٤٤	١.٢	٦٦٠٤٥٩٨
٢٠٠٦	٤٦٨٧٣٢٥٣	٢٢٢٥٥٨٦	٥٩٠٧٢٧	٤٩٠٩٨٨٣٩	٤٠٣٢٣٤٠٠	٩٥.٤٧	٤.٥٣	١.٢	٨٧٧٥٤٣٩
٢٠٠٧	٤٩٥٥٧٦٤١	٢٤٨٩٠٥٧	١١٠٣٣٧٧	٥٢٠٤٦٦٩٨	٣٣٥٤٥١٤٣	٩٥.٢٢	٤.٧٨	٢.١	١٨٥٠١٥٥٥
٢٠٠٨	٧٧٨٧٥٣١٧	٢٣٧٦٨٦٥	١٠٢٦٠٢٩	٨٠٢٥٢١٨٢	٥٩٤٠٣٣٧٥	٩٧.٠٤	٢.٩٦	١.٣	٢٠٨٤٨٨٠٧
٢٠٠٩	٤٧٥٢٨٢٦٢	-	٢٨٣٧٢٤٠	٥٠٤٠٨٢١٦	٦٩١٦٥٥٢٤	٩٤.٢٨	-	٥.٦٢	(١٨٧٥٧٣٠)

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، بيانات غير منشورة.
ملاحظة : الارقام داخل( ) تعني سالبة .
ويتضح من الجدول مايلي:

أ- ان الموازنة العامة للدولة مازالت تعتمد وبدرجة كبيرة على الايرادات النفطية كمصدر رئيس للتمويل، إذ بلغت الأهمية النسبية للأيرادات النفطية عام ٢٠٠٣ (٩٨.٤%)، وانخفضت بنسبة طفيفة في عامي(٢٠٠٦-٢٠٠٧) اذ بلغت كمعدل(٩٥.٤%)، الاّ انها عاودت بالإرتفاع في عام ٢٠٠٨ فبلغت (٩٧%) والسبب هو ارتفاع اسعار النفط خلال هذه السنة، اما في عام ٢٠٠٩ انخفضت النسبة اذ بلغت(٩٤.٣%) اذ انخفضت مع انخفاض اسعار النفط، وبذلك نجد ان الايرادات النفطية غير مستقرة ومتأثرة بعدة عوامل أهمها وكما لاحظنا تغير الأسعار العالمية للنفط.

ب- ان الاعتماد على الايرادات النفطية وبشكل كبير، الغى دور الضريبة الذي تعتمد عليه الميزانية في أكثر الدول الاخرى، فغياب الضريبة له تأثيرات سلبية متعددة لعل ابرزها غياب مشاركة افراد المجتمع في الخطط والبرامج التي تنفذها الحكومة وكذلك غياب الشعور بالدور الرقابي على أداء الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ تلك الخطط والبرامج، ومن الجدول نلاحظ انخفاض الاهمية النسبية للأيرادات الضريبية فبعد ان بلغت أعلى مستوى لها في عام ١٩٩٩ اذ بلغت(٤٥%) من اجمالي الايرادات عادت لتنخفض انخفاضاً كبيراً وغير مسبوق في عام ٢٠٠٣ إذ بلغت(٠.٢%)، وبقيت النسبة منخفضة ولم تتجاوز (٢%) حتى عام ٢٠٠٩ اذ إرتفعت النسبة الى(٥.٦٢%)، والسبب يعود هنا الى الضوابط الجديدة التي اتبعت اخيراً فضلاً عن المنافذ الحدودية التي تم فتحها والتي أدت الى زيادة حجم السلع الداخلة الى العراق، ومع ذلك فإن انخفاض الأهمية النسبية للأيرادات الضريبية أنما هو مؤشر على اختلال هيكل الايرادات[١٧].

ج- الايرادات غير النفطية، بلغت الاهمية النسبية لها عام ١٩٩٠ (٨٤.٤%) الاّ ان هذه النسبة شهدت انخفاضاً كبيراً عام ٢٠٠٣ اذ بلغت(١.٦%) ثم عادت لترتفع ارتفاعاً طفيفاً عام ٢٠٠٧ اذ بلغت النسبة (٤.٨%)، وبذلك لازالت المنشآت الاقتصادية العامة تعاني عجزاً في ايراداتها في الحصيلة التجميعية، بمعنى انها لا تمثل رافداً لدعم الموازنة المالية العامة للدولة بل عبئاً عليها، كما ان مقدار الايرادات غير االنفطية يعتمد ليس فقط على حجم الاوعية الضريبية بأنواعها بل على كفاءة الاجهزة الضريبية وتحصيل الرسوم، اذ يوجد ميل متأصل اجتماعياً وادارياً نحو تقليل الايراد الضريبي[١٨]، هذا وتجدر الاشارة الى ان الرسوم الجمركية (التعرفة الجمركية) الغيت واستعيض عنها بـ(رسم إعادة الإعمار) بنسبة (٥%) وكان من المتوقع في عام ٢٠٠٦ تعديل هذه النسبة الى(١٠%)، الاّ ان ذلك لم يحصل[١٩].

د- ان الموازنة تعاني من عجوزات مستمرة منذُ عام ١٩٩٠ لغاية ٢٠٠٣ اذ تحول العجز الى فائض بلغ (١١٠٨٣٥٦٦) مليون دينار، استمر الفائض آخذاً بالإرتفاع حتى عام ٢٠٠٨ اذ بلغ (٢٠٨٤٨٨٠٧) مليون دينار، هذا وتجدر الاشارة الى ان الزيادة في الفوائض ليست ناتجة عن زيادة نشاط القطاعات الاقتصادية (غير النفطية)، وانما بسبب ارتفاع اسعار النفط الأمر الذي أدى الى توليد فوائض مالية، اما في عام ٢٠٠٩ تحول الفائض الى عجز مالي والسبب هنا هو ان أسعار النفط انخفضت، وبذلك هبطت الإيرادات العامة للدولة، مما حدا بالعراق الى اتباع سياسة توسعية منضبطة نسبياً تمثلت بزيادة الإنفاق العام بنسبة جاءت دون(٢.٥%)[٢٠]، وبذلك نجد ان الانهيارات السريعة والمتتالية في اسعار النفط ادت الى تراجع كبير في ايرادات الدولة وهذا مؤشر على احادية الجانب في الاقتصاد العراقي[٢١].

المبحث الثاني/ واقع الصناعة النفطية في العراق

أولاً: الصناعة النفطية في العراق

على الرغم من ان تاريخ النفط يعود لآلاف السنين، فإن الصناعة النفطية كما نعرفها حالياً حديثة العهد، اذ كانت بدايتها في نهاية القرن التاسع عشر في مناطق مختلفة من العالم أهمها الولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد السوفيتي، واذا ما اردنا الحديث عن الصناعة النفطية، فهناك الصناعة النفطية في مراحلها العليا والمتمثلة بماهية النفط والمراحل التي يتم فيها اكتشاف النفط والحفر والإنتاج ومن ثم تطور الاحتياطيات والاستهلاك، وهناك الصناعات النفطية اللاحقة منها صناعة التكرير وصناعة (إستغلال) الغاز الطبيعي.

١- الصناعة الاستخراجية

يرى معظم المراقبين ان الثروة النفطية العراقية ما تزال هي الدافع الأول وراء الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الإمريكية، فالعراق يشكل موقعاً نفطياً مهماً لدرجة كبيرة إذ لم يستغل فيه سوى (١٧) حقلاً مطوراً من اصل (٨٠) حقلاً مكتشفاً، ومع قليل من الآبار العميقة مقارنة بالدول المجاورة، فلم يتم حفر سوى(٢٣٠٠) بئر (منها١٦٠٠ بئر فقط تنتج النفط حالياً) مقارنة بحوالي مليون بئر في تكساس[٢٢]، ومن جانب آخر فإن تكلفة انتاج برميل النفط في العراق هي الادنى في العالم، وثمة مثال من بئر باباكركر حيث يتدفق النفط دون اي حاجة لحقن البئر بالماء او الغاز لزيادة الضغط، فالحقول النفطية تقع على اليابسة وغير عميقة ومعظمها كبيرة جداً لا تحتوي على تركيبات جيلوجية معقدة، وتجعل ظروف الإنتاج المؤاتية هذه تكلفة انتاج كل برميل من النفط الخام في العراق اقل من(١) دولار مقارنة بـ(٦) دولارات في المملكة العربية السعودية و(١٥) دولار في حقول نفط بحر الشمال[٢٣].

اذا ما رجعنا الى تاريخ انتاج النفط في العراق، نجد انه كان ثاني البلدان الرئيسة المنتجة للنفط في منطقة الشرق الاوسط، اذ تم اكتشاف حقل نفطي صغير في "نفط خانة" عام ١٩٢٣ وجرى الانتاج فية لغرض الاستهلاك المحلي، ثم تم اكتشاف حقل نفطي رئيس في كركوك عام ١٩٢٧، لكن نظراً الى ان هذه الحقول كانت بعيدة عن مرافئ التصدير فإن الانتاج لم يبدأ فيها بكميات كبيرة الاّ في عام ١٩٣٤[٢٤]، الاّ ان الانتاج بدأ يتزايد منذُ الستينات وبدأ يأخذ مساراً تصاعدياً ليبلغ اوجه عند مستوى(٣.٧) ملايين ب/ي عام ١٩٧٩، وكذلك في عام ١٩٨٩ عندما بلغ الانتاج (٣.٥) ملايين ب/ي، الاّ ان الانتاج بدأ ينخفض بعد عام ١٩٩٠ بسبب حرب الخليج الثانية، اذ بلغ الانتاج في عام ١٩٩١(٥،٢٨٢) الف ب/ي بسبب فرض العقوبات الإقتصادية على العراق، هذا فضلاً عن استهداف منشآت النفط كافة الاستخراجية والتحويلية من منشآت انتاج وخزن ونقل وتصفية وتصنيع غاز، فتوقفت عمليات التصدير عبر الموانئ كافة على الخليج العربي والبحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر، اذ توقفت بموجب قرارات الحظر الصادر من الامم المتحدة (بإستثناء تجهيز الاردن بالشاحنات الحوضية بمعدل حوالي(٨٠-٩٠) الف ب/ي) واستمر المعدل على ذلك لغاية عام ١٩٩٦ عندما بوشر تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء[٢٥]، هذا وتجدر الاشارة الى ان حتى مع تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء وحتى عام ١٩٩٨ لم يسمح البرنامج للعراق بأستيراد المعدات والمكائن والادوات الضرورية للقطاع النفطي الأمر الذي أدى الى الحاق الضرر بالحقول النفطية العراقية ومن ثم انخفاض إنتاجية هذا القطاع إذ بقيت عمليات الاستخراج والانتاج تتم بأساليب تقليدية تعود الى سنوات الستينات والسبعينات، مما اثر بشكل مباشر في ايذاء الآبار العاملة وتلف بطاناتها وتراجع الضغط الجوفي لها ومن ثم تراجع انتاجيتها وضياع كميات هائلة من مخزوناتها، والشكل(١) يبين الانتاج النفطي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠).

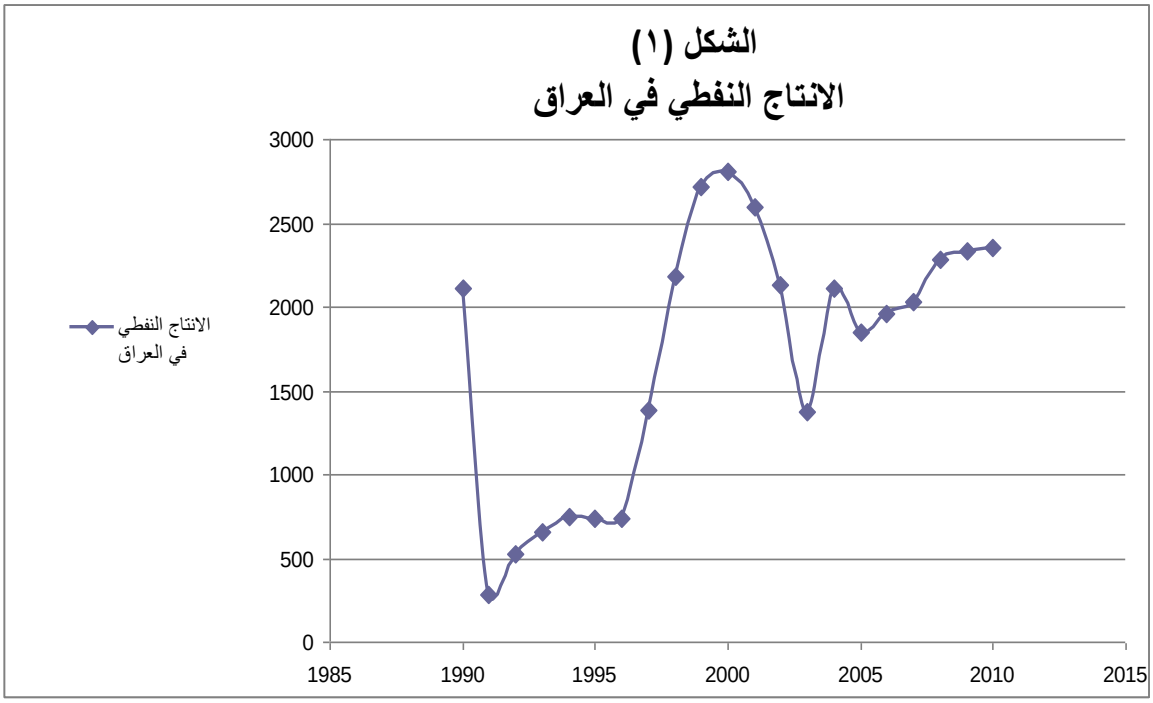

المصدر: الشكل نظم بالإعتماد على البيانات الواردة في: -

١- وزارة النفط، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة،قسم الدراسات، بيانات غير منشورة.

2- OPEC، Annual Statistical Bulletin،، Vienna، Austria 2007، p 24.

3- OPEC، Annual Statistical Bulletin، Vienna، Austria 2011، P 22

٢- صناعة التكرير

ان صناعة تكرير النفط في العراق يعود تاريخها الى عام ١٩٢٧، إذ حصلت شركة نفط خانقين المحدودة على إمتياز من الحكومة العراقية عام ١٩٢٥ لإستثمار حقول النفط في خانقين شمال العراق، فتم تشييد أول مصفاة وهو "مصفى الوند"[٢٦]، وفي عام ١٩٤٩ انشئت شركة نفط العراق صاحبة الامتياز في منطقة كركوك "مصفى حديثة" بطاقة انتاجية مقدارها(٦.٥) الف ب/ي، وفي عام ١٩٥٣ تم تشييد "مصفى المفتية" في مدينة البصرة وهو مصفى صغير بطاقة انتاجية قدرها(٤.٥) الف ب/ي، وفي عام ١٩٥٥ تم انشاء "مصفى الدورة" في بغداد بطاقة انتاجية قدرها(٨٠) الف ب/ي، وفي عام ١٩٥٦ انُشئ "مصفى القيارة" في مدينة الموصل بطاقة انتاجية بلغت(٤) الاف ب/ي، وفي عام ١٩٧٤ تم افتتاح "مصفى البصرة" بطاقة انتاجية قدرها(١٢٦) الف ب/ي[٢٧]، وفي عام ١٩٧٨ افُتتح "مصفى بيجي" بطاقة انتاجية بلغت(١٥٠) الف ب/ي، قبل عام ١٩٩٠ كانت طاقة التكرير القائمة بحدود(٧٠٠) الف ب/ي موزعة على ثلاثة مراكز كبيرة وهي مجمع مصافي صلاح الدين والدورة والبصرة، وفي احداث عام ١٩٩١ تعرضت جميع المنشآت النفطية في العراق الى اضرار بالغة وقد تمت إعادة إعمارها من قبل الملاك الوطني اعتماداً على الإمكانات الذاتية وما متوافر من المواد الاحتياطية ومناقلة قسم منها فأعيدت جميع وحدات التكرير للعمل[٢٨]، والجدول(٤) يبين المصافي في العراق والطاقة التصميمية لها في عام٢٠٠٥.

جدول (٤) المصافي في العراق والطاقة التصميمية لها في عام ٢٠٠٥

التصفية الشمالية	الطاقة التصميمية(الف ب/ي)
صلاح الدين١	٧٠
صلاح الدين٢	٧٠
الشمال	١٧٠

كركوك	٣٠
الصينية	٣٠
حديثة	١٦
القيارة	١٤
الكسك	١٠
	مج/٤١٠
التصفية الوسطى	الطاقة التصميمية(الف ب/اي)
الدورة	١١٠
السماوة	١٠
	مج/١٢٠
التصفية الجنوبية	الطاقة التصميمية(الف ب/اي)
البصرة	١٧٠
ناصرية	٣٠
ميسان	١٠
	مج/٢١٠

المصدر- وزارة النفط، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الدراسات، بيانات غير منشورة.

يلاحظ من الجدول ان طاقة المصافي في العراق في عام ٢٠٠٥ بلغت (٧٤٠) الف ب/ي وهي غير كافيه لإستيعاب الطلب المتزايد على المنتجات النفطية، فالبلد لا يزال يعاني من العجز في سد حاجة الاستهلاك المحلي المتزايد لكل من منتوج الكازولين والنفط الابيض وزيت الغاز والغاز السائل، ليس فقط بسبب ان طاقة المصافي منخفضة فحسب وانما بسبب الاعمال التخريبية التي تتعرض لها انابيب نقل النفط الخام المغذّي للمصافي. اما في عام ٢٠٠٦ فقد كانت هنالك طاقات مضافة متمثلة بمصفى السماوة ومصفى النجف ومصفى الديوانية، ومع ذلك فإن طاقات التكرير الحالية بسيطة تعتمد على تكرير النفط الخام والمعالجة الكيمياوية لبعض المشتقات النفطية، ووفقاً لما جاء في الورقة القطرية لجمهورية العراق المقدمة لمؤتمر الطاقة العربي التاسع المنعقد في الدوحة عام ٢٠٠٩، فقد تم وضع أسس لتطوير صناعة التكرير وذلك بزيادة طاقات التصفية لتلبية حاجات الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية (اذ ان هناك اربعة مصافي عرضت للإستثمار وتشمل مصفى كركوك بطاقة تبلغ ١٥٠الف ب/ي، ومصفى ميسان بطاقة ١٤٠ الف ب/ي، ومصفى الناصرية بطاقة٣٠ الف ب/ي، ومصفى كربلاء بطاقة ١٥٠ الف ب/ي)[٢٩]وتحسين نوعيتها وصولاً للمواصفات العالمية (Euro-u كحد ادنى)، والعمل على تطوير مراكز التكرير الحالية لزيادة كفاءتها، حيث سيتم زيادة طاقة التصفية التصميمية الحالية والبالغة(٧٨٦) الف ب/ي لتصبح (١٥٦٠) الف ب/ي عام ٢٠١٨[٣٠]، وكما في الجدول(٥).

جدول (٥) التوقعات المستقبلية لطاقات التكرير التصميمية للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨)

التفاصيل	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الطاقة الكلية الف ب/ي	٧٠٠	٨٠٦	٩١٦	٩١٦	٩١٦	١٤٦٠	١٥٦٠	١٥٦٠	١٥٦٠

المصدر: مؤتمر الطاقة العربي التاسع، الورقة القطرية لجمهورية العراق، الدوحة، ٢٠١٠، ص٢٣.

٣-صناعة الغاز الطبيعي

كان اكتشاف الغاز الطبيعي في العراق غير مرحب به في بداية القرن العشرين خلال عمليات البحث عن النفط لعدم توافر وسائل استثماره ونقله على عكس النفط الخام مما أدى الى إغلاق العديد من آبار الغاز في العديد من الحقول (ومنها كورمور-جمجمال-خشم الاحمر) التي اكتشفت في شمال شرق العراق اذ تم تركها لعدم الحاجة اليها في ذلك الوقت[٣١]، وبذلك لم تنل صناعة الغاز الطبيعي أهتماماً كبيراً حتى عام ١٩٦٨ عندما أقيمت أول صناعة في هذا المجال وهي منشآة صغيرة في كركوك لمعالجة الغاز الحامض وانتاج الغاز الحلو والكبريت،وكذلك في عام ١٩٧٧ تم بناء منشآة مماثلة في منطقة الزبير في محافظة البصرة لمعالج الغاز الحلو[٣٢]، الآ ان كميات الغاز المصاحب المستحصلة ازدادت عندما تم انشاء مشروعي تجميع ومعالجة الغاز الطبيعي في الشمال والجنوب،

فمشروع غاز الشمال الذي تم تشغيلة عام ١٩٨٣ والذي صمم بطاقة بلغت(٥٣٦) مقمق/اي من الغاز الطبيعي الحامض وبكميات انتاج تبلغ (٣٩٠) مقمق/اي من الغاز الحلو، (١١٠٠) طن/السنة من الغاز السائل، و(٣٤٠) الف طن/السنة من البنزين (كازولين طبيعي)، اما مشروع غاز الجنوب وهو المشروع الأكبر حجماً فقد بوشر بإنشائه مع غاز الشمال عام ١٩٧٩ واكتمل عام ١٩٨٥ وتم تشغيلة عام ١٩٩٠ وتم تدمير القسم الأعظم منه عام ١٩٩١ اثناء حرب الخليج الثانية، وباشر بالعمل من جديد في عام ٢٠٠٧ بطاقات انتاج متباينة[٣٣]، اما الاحتياطيات من الغاز الطبيعي فقد بلغت(٣١٥٨) عام ٢٠١٠ فالعراق يمتلك احتياطات مهمة من الغاز الطبيعي يمكن ان تستغل لكن الإستثمارات في صناعة الغاز ما تزال تعاني من القصور الشديد، ولا تزال كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المنتج غير مستثمرة فهي اما تحرق او تهدر، اذ قدرت نسبة ما يتم حرقه وهدره في عام ٢٠١٠ بـ(٨٧.٥%)[٣٤].

ثانياً: المشكلات التي تواجه القطاع النفطي العراقي

يواجه قطاع النفط في العراق جملة من المشكلات التي تقف عائقاً امام تقدم الصناعة النفطية، هذه المشكلات منها داخلية تتمثل بـ:

١- **تقادم البنى التحتية :** يعاني العراق من نقص في البنية التحتية والسبب يعود الى ان البنى التحتية تتطلب استثمارات هائلة وهي لاتعطي نتائج مباشرة على الرغم من ان العراق كان قد انفق مليارات الدولارات لانشاء البنى التحتية النفطية، لكن الكثير منها قد تم تدميرة بفعل الحروب التي خاضها العراق مع ايران وقوات التحالف في الكويت وما تبعها من عقوبات اقتصادية، حتى قدّر صدر الدين أغا مبعوث الامم المتحدة الذي زار العراق صيف ١٩٩١ تكاليف إعادة تأهيل الصناعة النفطية بـ(٦) مليارات دولار[٣٥]، في حين قدرها آخرون بـ(١٠) مليارات دولار[٣٦]، ان تدمير البنى التحتية قد انعكس سلباً على قطاع النفط في العراق خاصة فيما يتعلق بسياسة اتباع انتاج الحد الاقصى ما امكنها ذلك، التي اتبعتها الحكومة العراقية قبل عام ٢٠٠٣ في ظل ظروف فنية لا تتفق وقواعد الانتاج السليمة.

٢- **الفساد في قطاع النفط:** ان جذور الفساد في القطاع النفطي العراقي وحسب التقارير البريطانية تعود عندما كان الحصول على امتيازات حق التنقيب امراً شائعاً في الاوساط السياسية العراقية[٣٧]، وقد بقيت حالات الفساد مستشرية في جميع مرافق الدولة خاصة في ظل تعاظم حجم الايرادات النفطية ذات التأثير المباشر في فتح ابواب متعددة للفساد، فبعد تأميم النفط عام ١٩٧٢ قررت الحكومة بالإحتفاظ بـ(٥%) من الايرادات النفطية في حساب مستقل بالخارج، وكان المبرر في ذلك هو الحفاظ على الحكومة في حال حصول انقلابات عسكرية، في حين اتخذ الفساد في العراق طابعاً دولياً عندما تم تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء اذ تورط مسؤولون ومنظمات وشركات في عمليات مشبوهة في ظل هذا الاتفاق[٣٨]، اما بعد عام ٢٠٠٣، اتخذ الفساد اشكالاً متعددة ابرزها مثلاً استمرار عمليات تهريب النفط سواء كان بصورته الخام أم بالمشتقات، فحسب تقرير الشفافية الثاني الصادر عن مكتب المفتش العام في وزارة النفط قدّرت نسبة ما يتم تهريبة الى الدول المجاورة من المشتقات النفطية المستوردة بـ(١٠%-٢٠%) من اجمالي قيمة الاستيرادات والبالغة(٤.٢) مليار دولار لعام ٢٠٠٥، يضاف الى ذلك ان هناك عمليات تلاعب واسعة للأستحواذ على كميات كبيرة من المنتجات ومنها في السوق السوداء المحلية، اذ تشير الاحصائيات الى ان ما يباع في تلك الاسواق يقدر بمليار دولار[٣٩].

٣- الوضع الأمني المتدهور

ان غياب الأمن والإستقرار قد تسبب بخسائر كبيرة لحقت بقطاع النفط، اذ قدّرت الأضرار التي اصابت المنشآت النفطية بسبب الهجمات الأرهابية بـ(٦.٢٥) ملايين دولار، وتشير احصاءات وزارة النفط ان خطوط الانابيب كانت الأكثر تعرضاً للهجمات فقد بلغت قيمة الأضرار للخطوط الداخلية بنحو(٣.١٢) ملايين دولار للعام ٢٠٠٥، في حين بلغت الأضرار التي لحقت بخطوط التصدير بنحو (٢.٧١) مليون دولار، فقد اسفر عن تلك العمليات التخريبية توقف الصادرات في الحقول الشمالية ومن ثم حصر التصدير من الجنوب وبما لايتعدى (١.٤) مليون ب/ي، فضلاً عن الأضرار التي لحق بانتاج المصافي مما ادى الى نشوء ازمة وقود ومن ثم دفع الحكومة الى استيراد كميات كبيرة من المنتجات النفطية من الدول المجاورة[٤٠]، بالإضافة الى

ان الاوضاع الأمنية المتدهورة قد منعت الشركات الأجنبية من المشاركة في اعادة تأهيل القطاع النفطي في العراق والإستثمار فيه.

اما الخارجية فتتمثل بـ:

١- اعتبارات الحد من التلوث: ان أهم معضلة ينطوي عليها الوقود الاحفوري (النفط الخام)هي الأضرار البيئية الناجمة عنه وعن نواتج احتراقه، كما ان لتقنيات استخراج الوقود الاحفوري ونقله ومعالجته تأثيراً ضاراً بالبيئة، وهذا بدورة يسبب أثاراً سلبية مباشرة وغير مباشرة في الاقتصاد، ان هذا الأمر كان له اعظم الأثر في اضعاف الطلب على الخامات الثقيلة مما أدى بدوره الى زيادة الفارق بين أسعار الخامات الخفيفة منخفضة الكبريت والثقيلة عالية الكبريت[٤١]، فالتأثير المباشر للاجراءات المتبعة من قبل البلدان الصناعية من خلال الحد من استهلاك الوقود الاحفوري تلقي بمساؤها على العراق من خلال قناة الأيرادات النفطية، ذلك ان الحد من استهلاك الوقود الأحفوري أنما يعني البحث عن مصادر الطاقة البديلة، ومن ثم تراجع حجم الأيرادات النفطية المتأتية من عوائد الصادرات النفطية والتي تشكل نسبة أكثر من(٩٣%).

٢- العلاقات مع دول الجوار: إن الدول المجاورة للعراق تؤدي دوراً كبيراً-سلبياً وايجابياً على حد سواء- في استقرار وإعادة بناء العراق، اذ يعد تدهور العلاقات الإقتصادية أحد أهم المشكلات، خاصة فيما يتعلق بموضوع الحقول المشتركة وخطوط الأنابيب (ذات العلاقة بقدرة العراق التصديرية)، فيما يخص الحقول المشتركة فإن هذا الموضوع يستحق الأهتمام والدراسة، اذ يتطلب اجراء التنسيق مع دول الجوار لاتباع خطط إنتاجية موحده من شأنها الحفاظ على سلامة المكامن وعدم التجاوز على ثروات الغير، خاصة ماتقوم به دول الجوار العراقي من خلال زيادة انتاجها من تلك الحقول، اما موضوع انابيب نقل النفط في العراق، على الرغم من انها كانت حلاً لتنويع طرق تصدير النفط فأنها كانت على الدوام عرضة للهجمات في زمن الحروب والوقوع تحت الخلافات السياسية مابين العراق ودول الترانزيت المار منها النفط[٤٢]، فنجد الخط العراقي السوري الذي توقف بعد حرب ٢٠٠٣ والذي لا يزال الجانب السوري يستخدم الجزء الواقع في أراضية ضمن منظومة الأنابيب السورية للتصدير، أما خطا الأنابيب العراقيان اللذان يمران عبر المملكة العربية السعودية اللذان تم انشاؤهما في الثمانينات من القرن الماضي كرد فعل لأحتمال قيام ايران بأغلاق مضيق هرمز، فبعد غزو الكويت عام ١٩٩١ وتطبيقاً لعقوبات مجلس الأمن الدولي تم غلقهما وقد ادخلت مبدئياً منذُ ذلك الوقت في شبكة نقل النفط الخام الخاص بالسعودية[٤٣].

المبحث الثالث/ رؤية مستقبلية لتطوير القطاع النفطي في العراق

يشكل قطاع النفط حجر الزاوية في حاضر الاقتصاد العراقي ومستقبله لأنه المصدر الأساسي في تنمية الدخل القومي، خاصة بعد التدمير الذي لحق ليس فقط في البنية التحتية للصناعة النفطية وأنما للبنى التحتية الصناعية والزراعية، ومن ثم لابد من ان تكون هناك خطط علمية للنهوض بواقع هذا القطاع.

اولاً: تطبيق التطورات التكنولوجية في مجال الصناعة النفطية

كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن الدور الكبير والحاسم الذي يمكن للتكنولوجيا المتطورة ان تؤديه في مجال الصناعة النفطية، وترجع بعض التحليلات الى ان أحد أهم اسباب التخلف الذي تعاني منه الصناعة النفطية هو عدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية الحديثة، وكما هو معروف فان الصناعة النفطية العراقية تعاني من قدم التكنولوجيا المستخدمة في المنشآت النفطية وبخاصة تكنولوجيا استخراج النفط، فعلى الرغم من وجود خبرة تمتد لحوالي ثمانين عاماً في العمليات النفطية الاّ ان الصناعة النفطية تعاني من عدم تطبيقها للتطورات التكنولوجية الحديثة[٤٤]، اذ لاتزال متخلفة حتى التقنيات التي تم استخدامها في الثمانينات من

القرن الماضي لم يستخدمها العراق ومن اجل الوقوف على أهم انواع التكنولوجيا المطلوب استخدامها في تلك الصناعة سيتم التركيز على:

١- طريقة الاستخلاص البترولي المحسن:

ان هذه التقنية مستخدمة في العراق الآ ان هنالك تقنيات وطرائق جديدة وذات فائدة كبيرة لم يتم استخدامها، وأهم هذه الطرق هي طريقة الاستخلاص المدعم (المعزز) (Enhanced Oil Recovery)، وتتضمن هذه الطريقة تطبيق تقنيات متقدمة مثل حقن المواد الكيميائية وحقن الغازات القابلة للإمتزاج أو اي كمية اخرى يمكنها انتاج كميات نفط أكبر من تلك التي انُتجت بالطرق الثانوية، فاستخدامات العراق لهذه الطريقة تتتمثل بعملية الحقن بالمياه، ففي عام ٢٠٠٩ تعاقدت وزارة النفط مع احدى الشركات العالمية لإنجاز الاعمال النهائية لمشروع حقن الماء في حقل غرب القرنة [٤٥]، في حين ان هناك طريقة اخرى يمكن الاستفادة منها في عملية زيادة انتاج الآبار وهي طريقة الإفاضة بغاز ثاني اكسيد الكربون، فالسعي لانجاح هذه التقنية انما ياتي لاعتبارات بيئية (اذ يمكن الاستفادة من هذا الغاز واصطيادة بدلاً من ان يطلق في الجو)، اذ تحتل عملية الافاضة بغاز ثاني اكسيد الكربون مساحة كبيرة من حجم الابحاث التي تقوم بها الصناعة النفطية العالمية بهدف التخلص من غاز ثاني اكسيد الكربون الذي يعد سبباً رئيسياً لما يسمى بالأحتباس الحراري، ويتم في هذه التقنية حقن كميات كبيرة من غاز ثاني اكسيد الكربون بما يعادل أو يزيد عن(١٥%) من حجم الهيدروكاربونات المتوقع انتاجها، اذ يعمل هذا الغاز على احداث انتفاخ النفط، ومن ثم زيادة الاشباع عن قيمة النفط المتبقي وتحريكة وبالتالي الحصول على استخلاص كميات اضافية، وبموازاة زيادة الاشباع، فأن انحلال غاز ثاني اكسيد الكربون في النفط يؤدي الى خفض لزوجته ومن ثم زيادة انتاجيته[٤٦]، وبذلك تكمن أهمية استخدام طرائق الاستخلاص المعزز في زيادة استخراج النفط، إذ ان الحفاظ على ضغط عال داخل آبار الحقن يسبب اندفاع النفط الى الآبار، فضلاً عن انه يساعد على استخدام النفوط الثقيلة واللزجة، وبسبب فاعلية هذه العمليات وكفاءتها العالية اصبح من الأسس الرئيسة عند التخطيط لتطوير حقول الانتاج وتحسين اداءها حتى تاخذ جميع التغيرات المتعلقة بالمشاريع للحفاظ على الضغط في مكامن النفط بهدف تحسين ورفع كفاءة ظروف التشغيل، وعلى هذا الأساس فإن استخدام هذه التقنيات اصبح يطبق بصورة متنامية ومتزايدة في استغلال مكامن النفط.

٢- تقنية المسوح الزلزالية ثلاثية الابعاد(Q- Land):

ان تقنية المسوح الزلزالية ثلاثية الابعاد دخلت في الاستعمال التجاري في ثمانينات القرن الماضي، واصبحت تستخدم على نطاق واسع في المغمورة وعلى اليابسة، وهي في تطور مستمر سواء من حيث الاجهزة المستخدمة أو من حيث حصاد المعطيات ومعالجتها وتفسيرها، وبالمقارنة مع الطرائق التقليدية للمسوح الزلزالية،

فان هذه الطريقة تقلل من المصاريف التي تنفق على حفر الابار الجافة غير المنتجة في مرحلة تطوير الحقول المكتشفة وذلك نتيجة الاختيار الصحيح لمواقع الابار، ان الوصف التركيبي الصحيح والدقة العالية التي يمكن ان تزود من خلال المسح الزلزالي ثلاثي الابعاد يؤدي الى اكتشاف فعّال للإحتياطيات النفطية والغازية والى اقتصاد محسن خلال عملية تطوير الحقل والانتاج، وقد اثبت ان نتائج المسح الزلزالي ثلاثي الابعاد موثوقيته كأداة اقتصادية لتطوير الحقول وادارتها بالشكل الامثل[٤٧]، كما ان هذه التقنية تعد من الطرائق الموثوقة في الكشف عن الملامح الجيلوجية الدقيقة وهي الاداة الفعالة لاستكشاف الحقول النفطية والغازية وتطوير الحقول المكتشفة، واليوم تستخدم الشركات النفطية معلومات المسح الزلزالي ثلاثي الابعاد من أجل الحفاظ على مستوى منافس والحصول على النفط بطريقة اقتصادية.

ثانياً: خيارات للإستثمار في القطاع النفطي

هناك عدة صيغ للإستثمار في القطاع النفطي، تمثل هذه الصيغ بدائل وخيارات لتطوير هذا القطاع، اذ يستطيع العراق انتزاع افضل الشروط التجارية عند التعاقد مع شركات النفط العالمية، فتعدد خيارات الإستثمار في القطاع النفطي يتاتى من المميزات التي يتمتع بها النفط العراقي سواء من حيث الاحتياطيات الكبيرة أم من حيث كلف الاستخراج المنخفضة مما يجعل بالإمكان اختيار نوع العقود التي تتناسب وطبيعته النفطية، وأهم هذه الخيارات:

١- الإستثمار الوطني المباشر

على وفق هذه الصيغة يمكن تطوير القطاع النفطي من خلال الاعتماد على الملاكات الفنية العراقية ذات الإمكانات والخبرة العالية في شؤون الصناعة النفطية (الحفر والانتاج والنقل وادارة المكامن وغيرها)، فهنالك الكثير من الكفاءات الفنية بدليل النجاحات الكبيرة التي تم تحقيقها خاصة خلال المدة الممتدة ما بين (١٩٧٢-١٩٨٠) عندما تم تأميم النفط، ان العراق يمتلك حقولاً يمكن للملاكات العراقية ان تقوم بتطويرها بالاعتماد على الخبرات الوطنية فقط، اما بالنسبة لحاجة تلك الملاكات للتكنولوجيا المتطورة فيمكن التعاقد مع عدد من الشركات الأجنبية لتجهيزها[٤٨]، عبر البحث عن مصادر له في السوق المفتوحة على غرار ما تفعل الشركات النفطية العالمية عندما تتجه الى مؤسسات الرصد الأرضي من أجل عمليات الإستكشاف ومؤسسات الحفر من أجل الحفر ومؤسسات تسجيل الحفر من اجل تحديد الإحتياطي، والى مؤسسات المخزونات الهندسية للإنتاج وبلوغ الحد الاقصى[٤٩].

٢- الإستثمار من قبل شركات النفط العالمية باعتماد صيغ عقود أكثر مرونة

استطاعت العديد من الدول ان تحقق منافع اقتصادية كبيرة لصناعتها النفطية باعتمادها صيغ عقود تتناسب وإمكاناتها النفطية، ومن بين أهم هذه العقود:

ا- عقود الخدمة

وهي عقود تتولاها الدولة بكل مراحلها من الألف الى الياء اذ يتم الإستعانة بشركة لتقوم مقام المتعهد لتنفيذ اعمال البحث والتنقيب لصالح الدولة اذ تقدم الشركة خدماتها لقاء اجر متفق عليه مسبقاً، وقد استخدم هذا النوع من العقود خلال فترة الستينات عندما تم توقيع أول عقد خدمة مع شركة آيراب الفرنسية عام ١٩٦٨[٥٠]، وازداد استخدامه وبشكل كبير بعد التأميم عام ١٩٧٢، ومن خلال هذا النوع من العقود استطاعت شركة النفط الوطنية من تحقيق انجازات واسعة لتطوير الصناعة النفطية فقد شملت تأهيل وتدريب الملاكات المتخصصة، انشاء انابيب نقل النفط، توسيع شبكة المصافي، بناء منشأت التصدير ومحطات التحميل، امتلاك ناقلات النفط، فضلاً عن شبكة تسويق المنتجات داخلياً وخارجياً وبذلك اصبحت شركة النفط الوطنية المسؤول الرئيس عن السياسة النفطية التي استهدفت تطوير الصناعة النفطية[٥١]، هذا النوع من العقود لا يزال يستخدم في اغلب دول الأوبك اذ تشير الدراسات الى ان المكاسب الفنية والمالية المتأتية التي يتم تحقيقها والحصول عليها من هذه العقود كبيرة ومن ثم بإمكان العراق استخدامها خاصة وان لديه خبرات متراكمة في توقيع مثل هكذا عقود.

ب- عقود الاسترجاع (Buy back)

وهي عقود إستثمار يتم بموجبها استرجاع رؤوس الاموال للشركات المستثمره مع هامش ربح بسيط بعدها تكون الدولة مالكة للمنطقة بالكامل، وقد استخدمت ايران هذا النوع من العقود لتطوير عدد من الحقول النفطية خلال فترة التسعينات،ان مدة هذا العقد قصيرة نسبياً فهي تتراوح بين (٣-٥) سنوات انتاج، ثم بعدها تأتي مرحلة التطوير من (٢-٣) سنوات، علماً ان شركة النفط الوطنية هنا تستلم جميع العوائد، وان الاجر المستحق للشركة يدفع بالنفط وليس نقداً ويحتسب على نسبة الإستثمارات التي وضعتها الشركة الأجنبية، على ان يتضمن نسبة عائد متفق عليها مع شرط الوصول الى معدلات انتاج متفق عليها ايضاً[٥٢]، هذا وتجدر الاشارة الى ان هذا النوع من العقود يشبه الى حد كبير عقود تعرف بعقود الخدمة مع المجازفة(RSC).

ثالثاً: تنويع منافذ التصدير

ان قدرة العراق على تحويل انتاجة النفطي الى ايرادات يتوقف على طاقته التصديرية، اذ ان توفير شبكة واسعة من الانابيب والموانئ، تجعل بالإمكان تسويق النفط العراقي الى الاسواق العالمية الرئيسة كافة وبكلف معقولة، فالأمر يتطلب وضع المعالجات السريعة، اذ من غير الممكن فنياً انتاج (٦-١٠) مليون ب/ي دون ان تكون هنالك مرونة كافية لتصديره، فقدرة العراق تكمن في امتلاكة خيارات للتصدير، وبالتالي لابد من ان تكون هناك شبكة جديدة من الانابيب الحديثة تمر عبر دول الجوار، وان هذا يتطلب ضرورة القيام بدراسات تتركز حول إمكان تنويع منافذ التصدير، وهذا ما نجده فعلاً في دول الجوار العراقي وبشكل أكثر تحديداً دول الخليج العربي، اذ دعت التوترات التي تشهدها المنطقة هذه الدول الى البحث عن البدائل، كما ان مد انابيب جديدة لم يكن دائماً سبباً لايجاد وسيلة نقل ارخص للنفط بقدر ما يتعلق الأمر بتأمين امدادات وتصدير النفط[٥٣]، وبفعل الحروب التي خاضها العراق واجهت الصناعة النفطية ازمة حقيقية تمثلت بتخريب منافذ التصديرية الأمر الذي انعكس بإنخفاض حاد في الإنتاج تبعه انخفاض في الايرادات النفطية، وعلى الرغم من ان انشاء خطوط انابيب حديثة يعد مكلف اقتصادياً الا انه امر لابد منه مع الزيادة المتوقعة للإنتاج النفطي، وبالتالي فإن هنالك بعض الخطوط المقترحة لزيادة قدرة العراق التصديرية والتي لا تزال قيد المناقشة وهي:

١- الخط العراقي- الاردني/ يربط حديثة بميناء العقبة في الاردن وبطاقة (٥٠٠) الف ب/ي والمشروع في مرحلة الدراسة.

٢- الخط العراقي- الايراني/ يربط البصرة بمصفاة عبادان جنوب غربي ايران وبطاقة تبلغ (٢٠٠) الف ب/ي (بدأت المناقشات حول هذا الخط في عام ٢٠٠٥)، مقابل ان تقوم ايران بشحن المشتقات النفطية مرة اخرى الى العراق[٥٤].

٣- الخط العراقي- السوري/ على وفق بيان صادر عن الحكومة العراقية في عام٢٠١٠ جاء فيه ان اتفاقاً اولياً انجز بين العراق وسورية لبناء خط انابيب يصل الى البحر المتوسط يتضمن مد خطين لنقل النفط الخام الأول بطاقة (1.5) مليون ب/ي، والثاني بطاقة (1.25) مليون ب/ي، علماً بأن الخط الأول سينقل الخامات الثقيلة في حين سينقل الخط الثاني الخامات الخفيفة، وقد يشمل المشروع ايضاً خطاً ثالثاً لنقل الغاز الذي قد يستخدم لتشغيل محطات الضخ[٥٥]، وفي حالة إعادة تأهيل جميع خطوط انابيب النفط، فإن إمكان التصدير سترتفع لتصبح أكثر من (9.65) مليون ب/ي وكما مبين في الجدول(٥).

جدول(٦) الطاقة التصديرية لخطوط انابيب النفط العراقي في حال اكتمالها

ت	خط الانابيب	الطاقة التصديرية (مليون ب/ي)	الملاحظات
1	من الفاو الى موانئ الخليج العربي	2.00	مينائي البصرة وخور العمية يعملان حالياً
2	العراقي–التركي الرئيسي	1.80	تصليح الخطوط ومحطات اعادة الضخ
3	العراقي التركي المصاحب	0.48	تصليح الخطوط ومحطات اعادة الضخ
4	العراقي–السعودي	1.65	موافقة السعودية
5	العراقي–الاردني	0.50	يجري التفاوض حولة
6	العراقي– الايراني	0.20	يجري التفاوض حولة
7	العراقي– السوري*	2.75	يجري التفاوض حولة
	المجموع	9.65	–

المصدر:- ١- ناجي مزهر عبد الرحمن و هادي عبد الازيرج، الصناعة النفطية في العراق، مطبعة العدالة، بغداد، ٢٠٠٩، ص٨٧-٨٨. ٢- *تقرير الامين العام السنوي السابع والثلاثون، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، الكويت، ٢٠١٠، ص١٢٧.

نلاحظ من الجدول ان طاقة العراق التصديرية تبلغ (9.65) مليون ب/ي هذا في حال اكتمال جميع الخطوط، وبذلك ينبغي على العراق العمل على فتح حوار جدّي مع دول الجوار وبخاصة المملكة العربية السعودية، في حل مشكلة الأنابيب الناقلة للنفط خاصة ان هناك فرق كبير بين اغلاق الأنابيب والإستيلاء عليها فمن حق السعودية ان تغلق خط الانابيب احتجاجاً على سياسة العراق في تلك الفترة، في حين ليس لها الحق في الإستيلاء على خط الأنابيب خاصة وان هذه الخطوط بنيت بأموال عراقية وبجهود عراقية ايضاً.

الإستنتاجات

١- عدم مواكبة الصناعة النفطية في العراق للتطورات التكنولوجية الحديثة، إذ لاتزال تعاني من قدم التكنولوجيا المستخدمة في المنشآت النفطية وبخاصة تكنولوجيا استخراج النفط.

٢- ضعف التخصيصات الاستثمارية، فضلاً عن ضعف التنفيذ لأسباب تتعلق بغياب الإدارة الفنية والكفاءات التكنولوجية.

٣- قلة وضعف منافذ التصدير بسبب المشاكل الفنية والسياسية والأمنية، ادى الى عدم وجود مرونة كافية للتصدير، فقدرة العراق تكمن في امتلاكة خيارات للتصدير.

٤- يمتلك العراق العديد من الحقول المشتركة مع الدول المجاورة والتي لم تتم الاستفاده منها او استغلالها، ففي الوقت الذي تسعى فيه الدول المجاورة الى استغلال هذه الحقول باعتماد احدث التقنيات نجد ان العراق لم يقم بخطوات جديّة لاستغلال هذه الحقول والإكتفاء بإستثمار الحقول الداخلية.

٥- على الرغم من ان صناعة التكرير في العراق تعود الى عشرينيات القرن الماضي، الاّ انها لازالت دون الطموح، فلاتزال طاقات التكرير بسيطة، الأمر الذي أدى الى نقص حاد في تجهيز المشتقات النفطية ومن ثم التوجه نحو الاستيراد من الخارج.

٦- على الرغم من إمتلاك العراق لإحتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، الاّ ان صناعة الغاز الطبيعي تعاني من القصور الشديد، اذ لاتزال نسبة كبيرة من الغاز غير مستثمره وهي اما تهدر أو تحرق، وقدرت هذه النسبة بـ(٨٧،٥%).

٧- من خلال دراسة عقود التراخيص التي ابرمت بين وزارة النفط والشركات النفطية العالمية، نجد ان هذه العقود وقعت بشروط قاسية مع الشركات وان أهم ما في هذه العقود انها تعد من العقود المعيارية.

التوصيات

١- العمل على بذل المزيد من الجهود في مجال تطوير تقنيات الصناعة النفطية، بهف مواكبة التطورات التقنية العالمية، بالإضافة الى نقل وتشغيل وتوطين التقنيات الحديثة لانتاج المكامن النفطية الصعبة.

٢- ضرورة معالجة مشكلة التخصيصات الإستثمارية الخاصة بالقطاع النفطي، وذلك بهدف تحسين اداء القطاع النفطي الذي يعد الأساس في تحقيق معدلات النمو في العراق.

٣- ضرورة القيام بتنويع وتطوير المنافذ التصديرية عبر البر والبحر تتناسب مع الزيادة المتوقعة بالإنتاج، وذلك بالإستفادة من موقع العراق الستراتيجي الذي يعد اقصر معبر يربط المنطقة بدول اوربا المستهلكة للنفط.

٤- محاولة ايجاد سبل التفاهم والتعاون مع الدول المجاورة من اجل استثمار الحقول المشتركة، وذلك وفقاً للصيغ المعمول بها عالمياً، كأعتماد منشآت مشتركة بين الجانبين لإنتاج وتقسيم الموارد بموجب نسبة النفط الموجودة في كل جانب.

٥- ضرورة العمل على تنويع مصادر انتاج واستهلاك الطاقة، من خلال زيادة استغلال الغاز الطبيعي والاستفادة من هذه الثروة، بدلاً من عمليات الحرق التي تهدد صناعة الغاز الطبيعي، وذلك بأنشاء مشاريع مجمعات تصنيع الغاز لانتاج الغاز الجاف والغاز السائل والكازولين الطبيعي.

المصادر حسب ورودها في البحث

١- احمد حسين الهيتي، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص٩٨.
٢- وليم ستيفرز، السيادة والنفط (العراق- تركيا- والنظام الدولي الانكلو-امريكي ١٩١٨-١٩٣٠)، ترجمة: علي البديري، بيت الحكمة، سلسلة كتب العدد(٢٥)، بغداد، ص٢٠٣، ٢٠١٠.
٣- عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي (الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٩، ص٤٣.
٤- احمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، العارف للمطبوعات، ط٣، بيروت ٢٠١٠، ص٣٢.
٥- احمد حسين الهيتي، مصدر سابق، ص٣٢٥.
٦- حيدر علي الدليمي، نبذة تأريخية عن نفط العراق(الجزء الثالث)، الحوار المتمدن، العدد(٣٣٥٥)، ٢٠١١/٥/٤، ص١.
٧- هيرمان فرانسن، مستقبل النفط العراقي في سوق الطاقة العالمية: الخيارات الاستراتيجية بعد الحرب، نفط الخليج بعد الحرب على العراق(استراتيجيات وسياسات)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠٠٦، ص١٣٦.
٨- صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي، مشروعية توقيع عقود الخدمة مع شركات النفط الاجنبية لتطوير الحقول النفطية والغازية، دائرة العقود والتراخيص، وزارة النفط، ٢٠٠٩، ص٥.
٩- احمد عمر الراوي، التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق، مركز المستنصرية للدراسات العربية الدولية، مجموعة البحوث المشاركة بالمؤتمر العلمي السادس للمركز المنعقد للفترة٢٢-٢٣ مايس، ٢٠١٠، ص١٩.
١٠- عبد الرحمن نجم المشهداني، جولات التراخيص النفطية وأثرها على اقتصاد العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(٣٥)، ٢٠١١، ص٥.
١١-انظر في ذلك:
- احمد عمر الراوي، مصدر سابق، ص٢٠.
- فاضل جمعة جبر العقابي، دراسة تحليلية لعقود تطوير المشاريع النفطية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(١)، العدد(٣)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠١٠، ص٦٤.
- نبيل جعفر عبد الرضا وعبد الجبار عبود الحلفي، اهمية جولات التراخيص في السياسة النفطية العراقية، مقال منشور على شبكة الانترنت على الموقع: http://www.almannarah.com
- لهب عطا عبد الوهاب، آفاق النفط في العالم حتى عام ٢٠٣٠، الحوار، العدد(٢٤)، السنة السادسة، ٢٠١١، ص٣٩.
- مؤتمر الطاقة العربي التاسع (الطاقة والتعاون العربي)، الورقة القطرية لجمهورية العراق، قطر-الدوحة، ٢٠١٠، ص٢٣.
١٢- محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي(الماضي والحاضر وخيارات المستقبل)، دار الملاّك للفنون والادب والنشر، ط٣، بغداد، ٢٠٠٩، ص٤٤٨.
١٣- التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٥، المديرية العامة للأحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٥، ص٢.

١٤- محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي(الماضي والحاضر وخيارات...، مصدر سابق، ص٤٤٩.
١٥- نجيب نجم الدين، مساهمة النفط في الاقتصاد الوطني وأثره في برامج التطور الاقتصادي في العراق، مكتب الاعلام والنشر- شركة النفط الوطنية العراقية، بغداد، ١٩٧٤، ص٢٧.
١٦- مهدي الحافظ، الآن والغد(مقالات في الاقتصاد والسياسة) ٢٠٠٣-٢٠٠٨، شركة المنجد للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٩، ص٦٨.
١٧- عماد عبد اللطيف سالم، اعداد ومناقشة واقرار الموازنة العامة الاتحادية في العراق، الحوار المتمدن، العدد(٢٥٩٨)، ٢٠٠٩/٣/٢٧.
١٨- احمد ابريهي العلي، الاقتصاد العراقي من التخريب الى النهوض، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٣.
١٩- محمد سلمان كريم العزاوي و عبد الصاحب نجم عبد الجبوري، تقويم اسس واعداد الموازنة العامة للدولة من خلال تحليل الموازنة الفدرالية لعام ٢٠٠٨، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(١٥)، العدد(٥٣)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص٢٧٠.
٢٠- نبيل دحدح، تداعيات الازمة المالية العالمية على اوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز، صندوق النقد العربي، بدون سنة، ص٩.
٢١- احمد جاسم محمد، ازمة المؤسسات المالية الامريكية لعام ٢٠٠٨(الاسباب والآثار)مع اشارة الى الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد(٧)، العدد(٢٦)،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة،٢٠١٠، ص١٨.
٢٢- عمرو هشام محمد، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية، دراسات اقتصادية، العدد(٢٠)، السنة السابعة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٨،ص١٥.
٢٣- محمد اسماعيل عمر، صناعة تكرير البترول، دار الكتب العلمية للنشر والطباعة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢١٥.
٢٤- عاطف سليمان، مصدر سابق، ص٤٤.
٢٥- عصام الجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، اعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول مستقبل العراق، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٣.
٢٦- حكمت سامي سلمان، نفط العراق(دراسة اقتصادية وسياسية)، دار الحرية للطباعة، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٧٩. ص١٤٥.
٢٧- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، مستقبل صناعة التكرير، ١٩٧٥، ص١٧٥.
٢٨- مؤتمر الطاقة العربي الثامن، الورقة القطرية لجمهورية العراق، عمان، ٢٠٠٦، ص٢٢.
٢٩- وزارة النفط، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الدراسات، بيانات غير منشورة.
٣٠- مؤتمر الطاقة العربي التاسع، مصدر سابق، ص٢٣.
٣١- تنمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية، منظم الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، ادارة الشؤون الفنية، الكويت، ٢٠٠٩، ص١٠٨.

٣٢- محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي(الماضي والحاضر...، مصدر سابق، ص١٢٣.
٣٣- رحيم حسوني زيارة و ثائر محي الدين عزت، الغاز الطبيعي في العراق بين الحرق وجولات التراخيص، مجلة العلوم الاقتصادية والاداري، المجلد(٧)، العدد(٤)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص٢٠٤.
٣٤- OPEC، Annual Statistical Bulletin، Vienna، Austria 2011، p23.
٣٥- محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي(الواقع الحالي وتحديات المستقبل)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٦، ص٩.
٣٦- مجيد الهيتي، ثروة العراق النفطية... من اداة للدكتاتورية الى قاعدة محتملة للديمقراطية، النفط والاستبداد(الاقتصاد السياسي للدولة الريعية)، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٣٠.
٣٧- حسن لطيف الزبيدي وآخرون، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الامريكي(رؤية مستقبلية)، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٧، ص٥٧.
٣٨- حسن لطيف الزبيدي وآخرون، نفس المصدر، ص٥٨.
٣٩- مكتب المفتش العام في: وزارة النفط، تهريب النفط الخام ، تقرير الشفافية الثاني، ٢٠٠٦، ص١.
٤٠- فلاح خلف الربيعي، قطاع النفط في العراق(الواقع المؤلم والآفاق المستقبلية)، بحث منشور على شبكة الانترنت على الموقع: http://www.siironline.org
٤١- نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي، بيروت، ٢٠١١، ص١٣٦.
٤٢- حسن لطيف الزبيدي، النفط ودورة في بناء العراق: رؤية مستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد(١٩)، السنة السابعة،بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٧، ص٦٩.
٤٣- جوزيف مكميلان، العراق وجيرانة (المملكة العربية السعودية والعراق)، معهد السلام الامريكي، واشنطن، ص٦.
٤٤- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤)، بغداد، ٢٠٠٩، ص٨٤.
٤٥- تركي حمش، الاستخلاص البترولي المحسن.. آخر الابتكارات التقنية.. وتطبيقاتها العملية، النفط والتعاون العربي، العدد(١٣٣)، المجلد(٣٦)،منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، الكويت، ٢٠١٠، ص٥٠.
٤٦- فرانسوا كالايجيان، الاستخلاص البترولي المدعم باستخدام غاز ثاني اكسيد الكربون CO2 : فرصة للتدوير المستدام للحقول الناضبة، النفط والتعاون العربي، العدد(١٢٣)، المجلد(٣٣)، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، الكويت، ٢٠٠٧، ص١١٧.
٤٧- خالد احمد خلف، نتائج تطبيق تقنية المسح الزلزالي ثلاثي الابعاد وتقنية الحفر الافقي في عمليات الاستكشاف والانتاج البترولي في سوريه، النفط والتعاون العربي، العدد(١٢٧)، المجلد(٣٧)، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، الكويت، ٢٠١١، ص٨٣.
٤٨- امجد صباح عبد العالي، عقود بديلة لأتفاقيات المشاركة بالإنتاج (PSA) لتطوير القطاع النفطي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد(٥)، العدد(٢١)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٨، ص١٨.

٤٩- هيلموت ميركلين، دعوا للعراق نفطه.. وعائداته: وجهة نظر امريكية مغايرة، المستقبل العربي، العدد(٤)، المجلد(٢٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٨.
٥٠- شركة نفط الجنوب ، الدليل الصادر عن شركة نفط الجنوب لعام ٢٠٠٧، البصرة، ٢٠٠٧، ص١.
٥١- عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل، دار الكنوز الادبية، بيروت، ١٩٩٥، ص٢٦.
٥٢- سامي عبيد محمد، دراسة في قانون النفط والغاز العراقي الجديد مع التركيز على اتفاقيات(عقود) المشاركة في الانتاج، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد(٢٢)، المجلد(٦)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٨، ص٢٠.
٥٣- ناجي ابي عاد و ميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط (الناس، النفط،التهديدات الامنية)، ترجمة : محمد نجار، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص٢٦٣.
٥٤- ناجي مزهر عبد الرحمن و هادي عبد الازيرج، الصناعة النفطية في العراق، مطبعة العدالة، بغداد، ٢٠٠٩، ص٨٦.
٥٥- تقرير الامين العام السنوي السابع والثلاثون، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، الكويت، ٢٠١٠، ص١٢٧.

Oil Sector in Iraq (Reality and Prospects) Economic Analysis

Abstract

The oil sector in Iraq suffered from several difficulties led to the decline and reduction of oil production and the deterioration of refineries and transport pipeline status in addition to the weakness of the technology side and the prevalence of financial and administrative corruption besides the high costs of rehabilitation of the oil sector and also administrative and institutional problems still ongoing.

In spite of Iraq's possession of vast oil wealth allows him to play an important he is still under the level. The ‹role in the international energy market most of natural gas is ‹production of oil doesn't suit with its enormous oil proven the technology which is used is still suffered of the ancient ‹flaming or shrinkage or Iraq is still works with technological of eighties this order reflex ‹technologic negatively on the sector Iraqi oil industry.

‹ Technological Stages‹ The oil industry‹ Oil Policy‹ Key Word: The oil sector Export Outlets.